

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين

الدورة الثانية والستون للمجلس التنفيذي

(الرباط، 9-11 مايو 2023)

الوثيقة رقم (5)

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

(د.ع 111 - القاهرة، فبراير 2023)

"المعنية بها المنظمة"

الوثيقة رقم (5)

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

(د.ع 111 - القاهرة، فبراير 2023)

"المعنية بها المنظمة"

تنفيذاً للفقرة (1) من البند الحادي عشر من توصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المعتمدة بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2026 (د.ع 94 - القاهرة، 2014/9/11) التي تنص على :

>> 1- على المدراء العامين للمنظمات العربية المتخصصة تبصير أعضاء المجالس التشريعية والتنفيذية بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتوصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة قبل اجتماعات المجالس التشريعية بفترة كافية وتوضيح دور الأمانة العامة للجامعة في هذه الاجتماعات. <<

يسر المدير العام للمنظمة أن يعرض على مجلسكم الموقر قرارات الدورة العادية (111) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (فبراير 2023) ذات الصلة بالمنظمة، وتقوم الإدارة العامة بمتابعة تنفيذ ما يخصها من هذه القرارات والتوصيات.

والمنظمة ملتزمة بتنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

والأمر معروض على المجلس الموقر للإطلاع.

عادل صقر الصقر

المدير العام

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي
(د.ع 111 - القاهرة، فبراير 2023)

"المعنية بها المنظمة"

البند الثاني - الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة
د.ع (32) (المملكة العربية السعودية : 2023) :

أصدر المجلس القرار رقم 2364، الذي ينص على :

>> أولاً : الأخذ علماً بتضمين الموضوعات التالية في الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (32) :

1. تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي للتنموي العربي المشترك.
2. تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (31) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.
3. التقدم المحرز في استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة الاتحاد الجمركي العربي.
4. تفعيل اتفاقيات النقل العربية.
5. الاستراتيجية العربية للسياحة.
6. الاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات (الأجندة الرقمية العربية : 2023-2033).
7. العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة (2023-2032).
8. إعلان الدوحة تحت عنوان "المضي قدماً لما بعد 2030 : نحو تنمية اجتماعية متعددة الأبعاد".
9. المزارع والحدائق البيداغوجية بمؤسسات استقبال الأشخاص المسنين.
10. الموضوعات التي تفترحها الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة، وفق معايير عرض الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية على القمة.

ثانياً : دعوة الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة إلى موافاة الأمانة العامة بالموضوعات الاقتصادية والاجتماعية التنموية التي ترغب في إدراجها ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي للدورة العادية (32) لمجلس الجامعة على مستوى القمة، وذلك في موعد أقصاه شهر من تاريخه، وفقاً لآليات عرض الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية على القمة العربية.

ثالثاً : الطلب من الأمانة العامة إرسال الوثائق الخاصة بالملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس الجامعة على مستوى القمة د.ع (32)، في صورته النهائية، إلى الدول الأعضاء، في أجل أقصاه شهر قبل تاريخ انعقاد القمة. <<

**البند الرابع - محور أعمال الدورة : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد
الجمركي العربي :**

أصدر المجلس القرار رقم 2366، في الفقرة (أولاً) رقمي 2 و3 اللذان ينصان على :

>> أولاً - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

2- لجنة التنفيذ والمتابعة :

أ. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (54) للجنة التنفيذ والمتابعة (الأمانة العامة : 6-8/12/2022).

ب. الترحيب بمبادرة المملكة العربية السعودية بشأن إنشاء منصة لمعالجة معوقات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ج. تكليف الأمانة العامة بدعوة لجنة تسهيل التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لاستكمال عملها للتفاوض حول جداول الالتزامات الخاصة بالملحق.

د. تكليف الأمانة العامة بالدعوة لإنشاء اللجان المعنية بمتابعة الملاحق المكمل للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

هـ. اعتماد القانون الاسترشادي العربي للمنافسة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالصيغة المرفقة.

و. اعتماد الدليل الاسترشادي لقانون حماية المستهلك في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالصيغة المرفقة.

3- قواعد المنشأ التفصيلية العربية :

أ. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (10) للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية (الأمانة العامة:

23-25/1/2023).

ب. الطلب من اللجنة الفنية لقواعد المنشأ المضيّ قدماً في مراجعة الأحكام العامة لقواعد المنشأ، في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وسرعة الانتهاء منها.

ج. التأكيد على قبول شهادة المنشأ الصادرة إلكترونياً (المدرج بها الختم والتوقيع إلكترونياً) من قبل الدول العربية، طالما يتوفر بها إمكانية التحقق من بيانات الشهادة من خلال رابط التحقق الموجود عليها الخاص بالجهة الرسمية، أو أية وسيلة تحقق إلكترونية مع الأخذ بعين الاعتبار أن تكون شهادة المنشأ وفق النموذج المعتمد في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبما يتوافق مع الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية، مع إمكانية استخدام الخلفية البيضاء عوضاً عن الخضراء، وذلك تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2289) د.ع (107) بتاريخ 2021/2/4. <<

البند الثاني عشر - تحديات الأمن الغذائي العربي جراء الأزمة الروسية - الأوكرانية :

أصدر المجلس القرار رقم 2374 والذي نص على :

- >> 1. الترحيب بمقترح المملكة الأردنية الهاشمية بشأن معالجة تحديات الأمن الغذائي جراء الأزمة الروسية - الأوكرانية.
2. تكليف الأمانة العامة بدراسة هذا الموضوع من مختلف جوانبه وفقاً للمقترحات المرفقة، بالتنسيق مع المنظمات العربية المعنية، والنظر في مدى مناسبة تضمينه في مشروع الاستراتيجية العربية للأمن الغذائي المقرر عرضها على الدورة الخامسة للقمّة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية. <<

البند السادس عشر - الموضوعات الخاصة بالمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك :

أصدر المجلس القرار رقم 2378 والذي نص في الفقرتين (2) و(6) منه على :

- >> 2. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع الاستثنائي للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (مقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري : 2022/12/26).
6. الموافقة على خطة عمل وموازنة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين للعامين 2023-2024، بمبلغ 4,750,000 دولار أمريكي سنوياً (منها 3,625,000 دولار من مساهمات الدول والباقي وقدره 1,125,000 دولار من التمويل الذاتي) وبإجمالي مبلغ 9,500,000 دولار أمريكي. <<

البند العشرون - التنمية المستدامة :

أصدر المجلس القرار رقم 2382 والذي نص في الفقرتين (1) و(2) منه على :

- >> 1. الأخذ علماً بتوصيات الاجتماع (12) للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية بتاريخ 2022/12/7.
2. إدراج بند تحت عنوان "التمويل المستدام في المنطقة العربية" ضمن مشروع جدول أعمال الدورة الخامسة للقمّة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية. <<